مدى استخدام الإجراءات التحليلية في التدقيق و دورها في اكتشاف التضليل في القوائم المالية

م.د. ناظم شعلان جبار/كلية لأداره والاقتصاد/ جامعة القادسية

مستخلص البحث

شهد القرن المنصرم تحولات وتغيرات كبيرة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية التي تأثرت بها مختلف جوانب المحاسبة والتدقيق ، مما أدى إلى زيادة مسؤولية مراقب الحسابات نتيجة الضغوطات من الجهات المستفيدة كافة من نتاج عملية التدقيق والمتمثلة بتقرير مراقب الحسابات للحصول على تأكيدات حول خلو القوائم المالية للوحدات الاقتصادية محل التدقيق من حالات التلاعب والأخطاء والتحريفات ، لذا فقد دأبت الجهات المسؤولة عن مهنة التدقيق في بناء معايير للتدقيق لمساعدة مراقبي الحسابات في أداء عملهم والاسترشاد بها للكشف عن حالات الغش والأخطاء والتحريفات المحتملة في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المعنية وبما يؤدي الى زيادة فاعلية عملية التدقيق وتأكيد إمكانية الثقة والاعتماد على القوائم المالية التي يصدرها مراقب الحسابات .

وتمثلت مشكله البحث في أن إبداء رأي مراقب الحسابات في صدق وعدالة القوائم المالية للوحدات الاقتصادية محل التدقيق يعتمد على وجود (و عدم وجود) أخطاء جوهرية وتحريفات في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية محل التدقيق والتي تؤدي الى صدور قوائم مالية مضللة ،وعدم إيلاء الأهمية الكافية للإجراءات التحليلية في عملية التدقيق من قبل مراقبي الحسابات، وفي عدم إصدار اي معيار محلي بالإجراءات التحليلية في بيئة التدقيق العراقية ، رغم أهمية تلك الإجراءات في تحديد أدلة الإثبات اللازمة لتعزيز رأي مراقب الحسابات عن النتائج التي يتم التوصل اليها في عملية التدقيق .

وبهذا يهدف البحث للتوصل إلى تعريف بمفهوم الإجراءات التحليلية والأخطاء الجوهرية وتحديد الإجراءات التحليلية المناسبة التي يتطلب من مراقب الحسابات استخدامها للكشف عن الأخطاء الجوهرية المحتملة في فقرات القوائم المالية للوحدات الاقتصادية محل التدقيق والتعرف الى أهم العوامل المؤثرة على مدى اعتماد مراقب الحسابات على

الإجراءات التحليليـــة ، مع وضع أنموذج لبرنامج تدقيق بالإجراءات التحليليـــة التي تساعد مراقب الحسابات عند قيامه بعملية التدقيق .

المقـدمـــــة

لقـد شهد النصـــف الثاني من القرن الماضي تحولات وتغيرات كبيرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجيـــة التـــي تأثرت بهـــا مختلـــف جوانـــب المحاسبـــة والتدقيق ، وحظيت مهنة التدقيـــق بأهميـــة كبيرة نتيجة الطلب المتزايد على تقـــريـــر مراقـــب الحـــسابات والقوائـــم المالية التـــي تفصـــح عن المعلـــومات المحاســـبية ذات الـــصلـــة بنتائـــج الإعمال والمركز المالي لمختلف الوحدات الاقتصاديـــة واعتمـــاد الجهـــات الأخرى على الحسابات الموثقـــة الصـــادرة مـــن مراقبي الحسابات .

مراقبو الحسابات يواجهـــون فـــي الوقـــت الحاضـــر ضغوطـــات من فئات المجتمع كافة الذين يريدون منهـــم تأكيـــداً على عـــــدم وجـــــود حـــــالات تـــلاعب او غـــش فـــي القـــوائـــــم الماليـــــة للوحـــدات الاقتصادية . ولقد دأبـــت الجهات المسؤولة عن مهنة التدقيق في بناء معايير على أســـاس عـــدم مسؤولية مراقب الحسابات عن اكتشـــاف حـــالات الغـــش والخطأ والتلاعـــب والممارسات غيـــر السليمة مـــا دام انه أنجز مهمته حسب معـــايير التـــدقيق . تعـــــد الإجراءات التحليلية مـــن أهم الإجراءات التـــي يلجـــأ إليهـــا مراقـــب الحسابات في عملية التدقيق ، كما وتعد من الأساليب المهمـــة لجمـــــع أدلـــة الإثبات التي تلفـــت انتباه مراقـــب الحسابات إلى الأمور غير العاديـــة والتـــي تتطلب منـــه جمع المزيد مـــن أدلة الإثبات ، ويتطلب من مراقب الحسابات في سبيل ذلك القيام بدراسة البيانات و المعلومات المالية ، وإجـــراء المقارنـــات واستخدام النســـب والأساليب الإحصائية واستنتـــاج بعـــض المؤشـــــرات التي تساهـــم في الكشف عن بعض الأمور التي لا يمكن لمراقـــب الحـــسابات الوصـــول إليها عـــن طريـــق استخـــدام الأدلة الأخرى ، والتي تساعد مراقب الحسابات على تعميـــق عمليـــة التدقيـــق وزيادة فاعليتـــه وتأكيد إمكانية الثقة والاعتماد على القوائـــم الماليـــة وضمان عـــدم وجود الأخطاء والتلاعـــــب واكتشافهـــــا ومعالجتها عنـــد حدوثها والكشف عنها .

المبحث الأول

منهجية البحث

١ــ مشكله البحث:

تتجســـد مشكلـــــة البحـــــث فـــــي عـــدم إيلاء الأهمية الكافية للإجـــراءات التحليلية من قبل مراقبـــي الحسابـــات لعـــدم إصدار إي معيـــار محلـــي فـــي بيئـــة التدقيـــق العراقيـــة ، رغم أهمية تلك الإجراءات فـــي تحديـــد أدلـــة

الإثبات اللازمة لتعزيز رأي مراقب الحسابات عن النتائج التي يتم التوصل اليها في عملية التدقيق ، وعدم وضوح دور مراقب الحسابات بخصوص اكتشاف الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية باستخدام الإجراءات التحليلية التي وردت في معايير التدقيق الدولية .

٢- هدف البحث :

يهدف إلى تحقيق الأهداف الآتية :

أ – تحديد الإجراءات التحليلية المناسبة التي يستخدمها مراقب الحسابات في الكشف عن الأخطاء الجوهرية في فقرات القوائم المالية للوحدة الاقتصادية محل التدقيق .

ب – وضع أنموذج لبرنامج تدقيقي بالإجراءات التحليلية التي تساعد مراقب الحسابات على القيام بعملية التدقيق .

٣- أهمية البحث :

تعد الإجراءات التحليلية من الأدوات التي يستعين بها مراقب الحسابات في مراحل التدقيق الثلاثة وذلك لكونها تساعده على التنبؤ واكتشاف الأخطاء والتحريفات المحتملة في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية ، ومن هنا تتجسد أهمية البحث في كون الإجراءات التحليلية تمثل جانباً مهماً في عملية التدقيق نظراً لأنها تعطي تصورات كافية لمراقب الحسابات يتم الاعتماد عليها باعتبارها تمثل أدلة إثبات يستعين بها مراقب الحسابات في تكوين استنتاجاته ورأيه حول صدق وعدالة القوائم المالية للوحدة الاقتصادية موضوع التدقيق .

٤ – فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها " استخدام الإجراءات التحليليةالمناسبة وتصميم برنامج التدقيق لكل فقرة من فقرات القوائم المالية يؤدي الى الكشف عن حالات التضليل المحتملة والوصول الى نتيجة عامة بمعقولية القوائم المالية" .

المبحث الثاني

مفهوم الاجراءات التحليلية

تمهيـــد Preface

:

يتمثـل احد أهداف عمليـة التدقيـق فـي جمـع أدلة كافيـة لتكويـن الـرأي النهائـي لمراقـب الحسابات ، ومـن أبـرز الإجـراءات أو الوسائـل الفنيـة لجمع تلـك الأدلة هي الإجراءات التحليلية التـي تهـدف الى التحقـق مـن مدى معقوليـة القيـم الدفتريـة لفقرات القوائـم الماليـة وعـدم وجـود تقلبـات تستلزم القيام بعمل فحص إضافي للتحقـق مـن أسبابهـا والتأكـد من أنها لا تتضمن تلاعباً في القوائم المالية ، لـذا فـان الإجراءات التحليليـة تمثـل شكـلاً مـن أشكـال التبريـر ألاسـتنتاجي إذ يتـم استنتـاج قيمـة العمليـات المسجلة والأرصدة الظاهرة في القوائم المالية كدليل لمعقولية النتائج النهائية .ويتناول هـذا المبحـث طبيعـة الإجـراءات التحليليـة وتعريفهـا مـع بيـان الأغراض والتوقيتات التـي تـستخـدم فيهـا تلـك الإجراءات فضـلاً عن بيان مراحل التدقيـق التـي يـستخـدم فيها مراقب الحسابات الإجراءات التحليلية والعوامل واعتبارات الاعتماد عليها مـع بيان أنواعهـا وذلـك مـن خلال المحاور الآتية :-

١ – تعريف الإجراءات التحليلية .

٢ – أغراض وتوقيت الإجراءات التحليلية .

٣ – المراحل التي يستخدم فيها المدقق الإجراءات التحليلية .

٤ – عوامل واعتبارات الاعتماد على الإجراءات التحليلية

٥ – أنواع الإجراءات التحليلية .

٦–جودة العمل الرقابي

٧– إدلة التدقيق المحلية

١– تعريـف الإجـراءات التحليليـة Analytical Procedures Definition

وردت عـدة تعـريفات للإجـراءات التحـليليـة فـي بيانـات ومعـايير التدقيـق الدوليـة إذ ورد تعريف الإجراءات التحليلية في نـشرة معايير التدقيق) على أنها : رقم (٥٦(SAS)تقييـم للمعلومات الماليـة

يتم من خلال دراسة العلاقات الممكنة بين البيانات المالية وبعضها البعض وبينها وبين البيانات غير المالية ، ويتم من خلالها مقارنة المبالغ المسجلة بالدفاتر مع توقعات مراقب الحسابات . و ان النشرة تؤكد على أهمية التوقعات التي يتوصل اليها مراقب الحسابات فعلى سبيل المثال قد يقوم مراقب الحسابات بمقارنة مصاريف عمولة المبيعات المتحققة (المسجلة) في السنة الحالية مع إجمالي المبيعات المسجلة مضروبة في معدل متوسط العمولة كاختبار للمنطقية العامة للعمولات المسجلة ، ولاعتبار هذا الإجراء التحليلي دليلاً مناسباً يمكن الاعتماد عليه والذي يتطلب من مراقب الحسابات ان يستنتج ان كافة المبيعات قد تم تسجيلها على نحو صحيح وان جميع المبيعات قد اكتسبت ونتج عنها عمولة ، فضلاً عن وجود معدل فعلي لمتوسط العمولة يمكن تحديده بسهولة . , Arens & lobbecke) (١٨٩ : ٢٠٠٠)

وعرف المعيار الدولي للتدقيق رقم (٥٢٠) الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين(IFAC) (International Federation Of Accountants) الفقرة (٣) منه الإجراءات التحليلية أنها : تعني تحليل النسب والمؤشرات المهمة ومن ضمنها نتائج البحث للتقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة ، او تلك التي تنحرف عن المبالغ المتنبأ بها .(دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين ، ٢٠٠١ : ٢٩٨) .

أن استعراض التعريفات أعلاه يهدف تسليط الضوء على وجهات النظر المختلفة للمؤسسات المهنية الدولية والعربية في تحديد الإجراءات التحليلية وحسب المنهج العلمي المتبع من قبلهم ، إذ يرى الباحث انه على الرغم من تعدد واختلاف التعاريف المستخدمة الا انها تتفق المستخدمة إلا أنها تتفق في عدة أمور يمكن تلخيصها بالآتي :

أ – ضرورة توفر بيانات مالية وغير مالية لغرض أداء الإجراءات التحليلية من قبل مراقب الحسابات .

ب – التركيز على أهمية قيام مراقب الحسابات بدراسة كافة العلاقات الممكنة والمتوقعة بين البيانات المالية وغير المالية واجراء المقارنات بينها .

ج – التأكيد على أهمية التوقعات التي يتوصل اليها مراقب الحسابات.

د – ضرورة وجود مجموعة من المؤشرات او النسب او المعدلات المالية وغير المالية التي تستخدم من قبل مراقب الحسابات .

ه – أهمية توفر المعلومات التاريخية والتي يعتمد عليها مراقب الحسابات في عمل التنبؤات المستقبلية.

٢ – أغراض وتوقيت الإجراءات التحليلية Purpose And Timing Of Analytical Procedures

أ – أغراض الإجراءات التحليلية Purpose Of Analytical Procedures

يقوم مراقب الحسابات بأداء الإجراءات التحليلية لتحقيق مجموعة من الإغراض والتي يمكن تلخيصها بالاتي:

أولا : تفهم مجال عمل الزبون (الوحدة الاقتصادية) والنشاط الذي يمارسه .

ثانيا : تقدير قدرة الوحدة الاقتصادية محل التدقيق على الاستمرار .

ثالثا : الإشارة إلى وجود تحريفات او أخطاء محتملة في القوائم المالية .

رابعا:تخفيض (Allven A Arens & et.al ٢٠٠٦ : ٢٠٦ - ٢٠٩:) الاختبارات التفصيلية للتدقيق

أولا : تفهم مجال عمل الزبون (الوحدة الاقتصادية) والنشاط الذي يمارسه :Understanding the Clients Industry Business

يستطيع مراقب الحسابات الذي تتوفر لديه المعرفة لمجال عمل الزبون وفهم النشاط الذي يمارسه وممارسة التدقيق في الوحدة الاقتصادية التي يديرها الزبون في فترات سابقة من القيام بالتخطيط لعملية التدقيق لهذه السنة على نحو ملائم ، وذلك من خلال قيام مراقب الحسابات بتنفيذ الاجراءات التحليلية ومقارنة المعلومات التي لم يتم تدقيقها بعد والتي تخص السنة الحالية مع ذات المعلومات التي تم تدقيقها في السنوات لسابقة فانه يستطيع تحديد التغيرات فيها ، وقد تمثل تلك

التغيرات إحداثاً محددة او اتجاهات مهمة يمكن أن تؤثر في تخطيط عملية التدقيق ومثال ذلك قد يشير انخفاض نسبة الهامش الإجمالي الى حدوث زيادة في المنافسة في المجال الذي تعمل به الوحدة الاقتصادية المعنية والذي يتطلب من مراقب الحسابات خلال أداء عملية التدقيق بذل عناية أكثر على طرائق تسعير المخزون واذا وجد مراقب الحسابات زيادة في رصيد الموجودات الثابتة فان ذلك قد يشير إلى وجود عمليات حيازة مهمة للموجودات الثابتة تتطلب منه القيام بفحصها .

ثانيا : تقدير قدرة الوحدة الاقتصادية محل التدقيق على الاستمرار : Assessment of the Entity's Ability to Continue as a Going Concern

ان مراقب الحسابات يستخدم الإجراءات التحليلية كمؤشر يدل على الصعوبات المالية التي يمكن أن تواجه الوحدة الاقتصادية محل التدقيق اذ يستطيع مراقب الحسابات استخدام بعض أنواع الإجراءات التحليلية لتحديد احتمال وجود الفشل المالي . ومثال ذلك وجود ارتفاع كبير في نسبة الديون طويلة الأجل إلى صافي الثروة مع وجود انخفاض عن المتوسط في نسبة الأرباح إلى إجمالي الموجودات ، إذ يظهر لمراقب الحسابات مؤشر يعبر عن وجود خطر كبير لحدوث الفشل المالي ،والذي يتطلب من مراقب الحسابات القيام بالتأكد من إمكانية استمرار الوحدة الاقتصادية محل التدقيق وإجراء تعديل في تقرير التدقيق لدى الانتهاء من عملية التدقيق .

ثالثا : الإشارة إلى التحريفات الممكنة في القوائم المالية :

Indication of the Presence of Possible Misstatements in the Financial Statement

يستطيع مراقب الحسابات باستخدام الإجراءات التحليلية ان يحدد التقلبات غير العادية (Unusual Fluctuation) والتي تمثل الفروقات الكبيرة غير المتوقعة بين البيانات المالية التي لم يتم تدقيقها التي تخص السنة الحالية والبيانات المالية المستخدمة في إجراء عملية المقارنة ، وتحدث لتقلبات غير العادية عند :

- وجود فروقات جوهرية غير متوقعة .
- توقع فروقات جوهرية ولكن لم تحدث .

إن السبب لكلتا الحالتين يعود إلى وجود أخطاء او مخالفات ، ويجب على مراقب الحسابات ان يحدد أسباب الفروقات الكبيرة وإنها ناتجة عن

وجود أخطاء او مخالفات، ومثال ذلك عندما يلاحظ مراقب الحسابات وجود انخفاض في نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي المدينين في السنة الحالية مقارنة مع نفس النسبة في السنة الماضية ، وفي نفس الوقت يلاحظ مراقب الحسابات وجود انخفاض في معدل دوران المدينين إذ إن الأثر المشترك لهذه المعلومات قد يشير الى احتمال انخفاض المخصص . ويطلق على هذا النوع من الإجراءات التحليلية بتوجيه الاهتمام(Attention Directing)والذي ينتج عنه تنفيذ المزيد من الإجراءات التفصيلية في جوانب محددة خلال عملية التدقيق مما قد يؤدي إلى اكتشاف وجود الأخطاء والمخالفات .

رابعا: تخفيض الاختبارات التفصيلية للتدقيق : Reducing Of Detailed Audit Tests

عندما يقوم مراقب الحسابات بأداء الإجراءات التحليلية ولا ينتج عن أدائها ظهور تقلبات جوهرية فان ذلك يدل على انخفاض احتمال وجود خطأ او مخالفة كبيرة وبالتالي تعد الإجراءات التحليلية دليلا أساسيا يُدعم صدق عرض أرصدة الحسابات في القوائم المالية التي تم تنفيذ الإجراءات التحليلية في نطاقها ومثال ذلك اذا كانت نتيجة تنفيذ الإجراءات التحليلية على رصيد حساب التأمين المدفوع مقدماً مُرضية فإن ذلك يدل على عدم ضرورة قيام مراقب الحسابات بعمل اختبارات تفصيلية في هذا الحساب وخفض حجم العينة ، ويفضل معظم مراقبي الحسابات أحلال الإجراءات التحليلية محل الاختبارات التفصيلية لكونها اقل تكلفة ومثال ذلك عند قيام مراقب الحسابات بحساب وتدقيق النسب الخاصة بالمبيعات والمدينين فانها ستكون اقل تكلفة من إرسال التأييدات الى المدينين .(ألفين وجيمس ، ٢٠٠٥ : ٢٥٦ – ٢٥٤) .

Timing Of Analytical Procedures

ب – توقيت الإجراءات التحليلية

يمكن أداء الإجراءات التحليلية في إي مرحلة من مراحل عملية التدقيق الثلاث :

أولا : مرحلة التخطيط :

بعض الإجراءات التحليلية يجب أداؤها في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق لمساعدة مراقب الحسابات على تحديد طبيعة و مدى توقيت العمل الذي سيتم تنفيذه ،إن أداء الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط يساعد مراقب الحسابات في معرفة الأمور المهمة والتي تتطلب منه بذل عناية

خاصة عند أداء عملية التدقيق ، ومثال ذلك عند قيام مراقب الحسابات بحساب معدل دوران المخزون قبل القيام باختبار الأسعار فان ذلك قد يشير الى الحاجة الى بذل عناية خاصة عند تنفيذ هذه الاختبارات (ALLven A Arens & et al.,٢٠٠٦:٢٠٦-٢٠٩)

.ثانيا: مرحلة اختبارات التدقيق :

ويتم أداء الإجراءات التحليلية خلال مرحلة اختبارات التدقيق مثال ذلك يستطيع مراقب الحسابات القيام بمقارنة الجزء المدفوع مقدماً من كل بوليصة تأمين مع قيمة نفس البوليصة للسنة السابقة كجزء من اختبار التأمين المدفوع مقدماً .

ثالثاً: مرحلة الانتهاء من التدقيق :

إن أداء الإجراءات التحليلية في مرحلة الانتهاء من عملية التدقيق يكون مفيداً في النقطة التي يتم عندها أجراء الفحص النهائي للأخطاء والتحريفات الكبيرة أو المشاكل المالية إذ أنها تساعد مراقب الحسابات للتوصل لنظرة موضوعية أخيرة على القوائم المالية التي تم تدقيقها.(ألفين وجيمس ،٢٠٠٥ :٢٥٧).

٣ – المراحل التي يستخدم فيها مراقب الحسابات الإجراءات التحليلية The Stages That Auditor Used Analytical Procedures

أ – استخدام الإجراءات التحليلية في التخطيط لعملية التدقيق : Analytical Procedures In Planning The Audit

تعد مرحلة التخطيط لعملية التدقيق من المراحل الحيوية لنشاطات وفعاليات التدقيق إذ يقوم مراقب الحسابات بتطوير توقعاته حول احتمال وجود أخطاء في الكشوفات المالية والتي تتطلب منه وضع إستراتيجية أو خطة تدقيق ملائمة تكون مرتكزة على توقعات مراقب الحسابات لاحتمال وجود أخطاء في القوائم المالية ، ان توقعات مراقب الحسابات تكون متكونة من مجموعة متنوعة من المتغيرات المختلفة والمتداخلة مع بعضها البعض إذ تعد معرفة مراقب الحسابات بتلك المتغيرات من الأمور الحيوية لإجراء عملية تدقيق ذات فاعلية وتساعده على أداء الاختبارات الجوهرية وفق المعايير التدقيقية ، وتشتمل تلك المتغيرات على الآتي :

- معلومات من دراسات عمل لإجراءات تدقيقية سابقة .

- الكشوفات المالية الفصلية .
- الإجراءات التحليلية التمهيدية .
- المناقشات مع الزبائن .
- مذكرات اجتماعات مجلس الإدارة للوحدة الاقتصادية الخاضعة للتدقيق .
- الصحف والمجلات التجارية والصناعية .
- قضايا اقتصادية و بيئية ذات علاقة .

وأشار المعيار((Eu. SAIS.No).٢٤ ضمن الفقرة (٣، ٤) إلى ضرورة قيام مراقب الحسابات في مرحله التخطيط بالاعتماد على المصادر المختلفة (الداخلية والخارجية للوحدة الاقتصادية) للمعلومات عند أداء الإجراءات التحليلية والتي تتمثل في :

- المعلومات المالية وغير المالية الملائمة .
- القوائم المالية والتقارير والتحاليل الأخرى التي تعدها إدارة الوحدة الاقتصادية لغرض مقارنة نتائج السنة الحالية مع السنة السابقة والمخطط للسنة الحالية ومع التنبؤات.
- بيانات عن النسب المالية وغير المالية المهمة وانجاز الأداء في الموعد المحدد.

ويجب على مراقب الحسابات دراسة الأمور الاتيه عند التخطيط لعمليه التدقيق:

- إمكانية حدوث الأخطاء المادية .
- تحديد المشاكل المحاسبية المعروفة ومخاطر التدقيق الخاصة .

إذ يتطلب من مراقب الحسابات ان يواجه المتطلب الأول عن طريق دراسة وتقويم نظم الرقابة الداخلية ، في حين يتطلب المطلب الثاني من مراقب الحسابات المعرفة غير المرتبطة بأرصدة الحساب في السنة الحالية ومثال ذلك المشاكل المحاسبية الناتجة عن الاندماج او التغير في النظام او في العملية الإنتاجية للوحدة الاقتصادية والمخاطر عن النزاعات . (لطفي ، ٢٠٠٧ : ٥٦٠) .

وينبغي على مراقب الحسابات تطبيق الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق والتي تساعده في تحقيق الإغراض الآتية :-

اولاً : بين دليل التدقيق الدولي رقم (١٢) لسنة ١٩٨٨ في الفقرة (٧) منه بأن الهدف من استخدام الإجراءات التحليلية في هذه المرحلة هو

تحديد التطورات والتغيرات التي حدثت في أعمال ونشاطات الوحدة الاقتصادية التي لم يكن يعلم عنها مراقب الحسابات. (سابا ، ١٩٨٨: ١٤٣) .

ثانياً : تحديد وجود المعاملات التجارية والإحداث غير العادية فضلاً عن وجود مبالغ ونسب واتجاهات تدل على الأمور المهمة في القوائم المالية) والتي لها تأثير على تخطيط عملية التدقيق. (Mancuso And Anthony J :١٩٩٢: ٢)

ثالثاً : تتطلب هذه المرحلة تجميع المعلومات وتدقيق التغيرات في القوائم المالية والحسابات الختامية في السنة الحالية عن السنة السابقة والتي قد تتطلب من مراقب الحسابات مناقشة إدارة الوحدة الاقتصادية عن الحسابات المهمة نسبياً التي قد تكون هناك الحاجة الى عمل اختبارات أساسية) إضافية للحسابات التي يجري تخطيطها من قبل مراقب الحسابات -١٦٢:٢٠٠٠ , Messier ١٦٤)

رابعاً: توفر دلائل عن اتجاهات النشاط التي يجهلها مراقب الحسابات والتي سوف تساعده في تحديد جوهر التخطيط للوقت والنطاق لإجراءات التدقيق الأخرى .(جمعة ، ١٩٩٩ : ٢٥٨).

خامساً: زيادة فهم مراقب الحسابات للزبون والتعرف على مناطق الخطر المحتملة عن طريق دراسة العلاقات غير العادية او غير المتوقعة في البيانات والقوائم المالية .

سادساً: الحصول على أدلة مؤيدة لصحة أرصدة حسابات معينة أو فئات معينة من المعاملات

سابعاً: مساعدة مراقب الحسابات في تخطيط طبيعة ومدى الإجراءات الجوهرية التي سوف تشتمل على استخدام الإجراءات التحليلية والتي تتطلب من مراقب الحسابات مراعاة الإجراءات التحضيرية الآتية :

(١) تقويم اثر اي تغيرات في القوانين او الممارسات المحاسبية التي تؤثر في القوائم المالية للوحدة الاقتصادية .

(٢) تدقيق الحسابات المؤقتة (السلف) والاستفسار من الادارة والموظفين عن نشاط الوحدة الاقتصادية. (لطفي،٢٠٠٦: ٥٤٦ – ٥٤٥)

ب – اختبارات التحـــــقق : Substantive Tests

يتم استخدام الإجراءات التحليليـــة خلال مرحلة الاختبـــارات الجوهريـــة (الأساسية) في عملية التدقيق بالارتباط مع إجراءات تدقيقية أخـــرى (١٩٠ : ٢٠٠٠ ،Arens & Loebbecke) .

وان قرار استخدام أي من الاجرائين (الاختبارات التفـصيلية او الإجـــراءات التحليلية) للوصـــول الى الأهداف الخاصة لعمليـــة التدقيـــق يبنـــى علـــى الحكـــم الشخصـــي لمـــراقـــب الحسابـــات لتحقيـــق الكفـــاءة والفاعليـــة المتوقعة من استخـــدام الإجراءات التحليلية المتوافرة وتخفيض خطر الاكتشاف من خلال تأكيدات معينـــة للقوائـــم الماليـــــــة .

وعلى مـــراقـــب الحسابـــات عنـــد اســـتخدام الإجـــراءات التحـــليليـــة كاختبـــار أساسي ان يـــولـــي الاهتمام بكافة الاختلافات الناتجة من التوقـــع الـــذي يمكن قبوله دون إجراء المزيد من الاختبارات والفحوصـــات عليهـــا والتـــي تتطلـــب منـــه القيـــام ببـــرهنة المستـــويات المطلـــوبة والملائمـــة للضمـــان المرغوب من الإجراءات ، فضلاً عـــن قيامـــه بتقيـــيم وتحديـــد الاختلافات الكبيرة غيـــر المتوقعـــة مع الإجابات التي يحصل عليهـــا مـــن أدارة الـــوحـــدة الاقتـــصاديـــة للاستفـــسارات التـــي يطلبهـــا مـــراقب الحسابات، وفي حالـــة عدم حصول مـــراقب الحسابـــات على التوضيحـــات المناسبـــة والمقنعـــة فإنـــه يلجـــأ الى استخدام الإجراءات التدقيقيـــة الأخـــرى لتحديـــد صحة الاختـــلافات مـــن عـــدمها ، حيث ان مثل هذه الاختلافات قـــد تشيـــر الـــى مخاطـــر متزايـــدة او بيان كاذب ماديـــاً . (Mancuso And Anthony J :١٩٩٢: ٣-٢ .) يتم استخـــدام الإجراءات التحليلية في مرحلة ومجـــال العمـــل الميـــدانـــي كأدلـــة تدقيـــق لغـــرض تخفيـــض الاختبـــارات الجوهريـــة الأخرى ، فالإجراءات التحليلية هـــي اختبـــارات لمدى معقولية فقـــرات (بنود) القوائـــم الماليـــة وتطابقها مع توقعـــات مـــراقـــب الحسابـــات ، وفـــي حالـــة كـــون الارصدة مختلفـــة بشكل كبير ومهم عن توقعات مـــراقـــب الحسابـــات فإنها تتطلب إجراء اختبـــارات تفصيليـــة موسعـــة إذ ان قيـــام مراقـــب الحـــسابـــات بعمـــل اختبارات (التفاصيل التحليلية) فانهـــا

تساعده في تحقيق الأغراض الآتيـــــة :-

(١) – التأكد من معقولية الأرقام الواردة في فقرات القوائم المالية من خلال :

أ– مدى فهم مراقـــب الحـــسابـــات لعمليـــــات الزبـــون الصناعية .

ب – تطوير توقعات مراقب الحسابات خلال التخطيط الأولي لعملية التدقيق .

ج– القيام بتقويم النظام المحاسبي .

(٢)تحديد كافة الحسابات او المعاملات التي تحتاج الى اهتمام تدقيقي اكبر .

وأكدت الفقرة (٤,١) من المعيار(Eu . SAIS. No. ٢٤) ان الإجراءات التحليلية تكون أكثر موثوقية في بيئة رقابة داخلية فاعلة او بيانات خارجية جيدة ، وفي اغلب الأحيان يتم استخدام الإجراءات التحليلية جنباً الى جنب مع الاختبارات الجوهرية الأخرى ، وأحياناً قد تعطي الإجراءات التحليلية بمفردها المستوى المطلوب من الصفات مثل العمولة المدفوعة لدائنين تمثل نسبة مئوية معروفة من قيمة المبيعات التي سبق وان خضعت للتدقيق .

إما أهم المؤشرات التي يمكن ان تؤثر في الإجراءات التحليلية عند استخدامها كإجراءات جوهرية والتي تتمثل في :-

أولاً: طبيعة التوكيد أو الإثبات :

عندما يتم تجميع أدلة الإثبات حول نشاط معين فان الإجراءات التحليلية تكون أكثر فاعلية من الاختبارات الجوهرية الأخرى .

ثانياً: إمكانية الاعتماد على البيانات :

ان مراقب الحسابات يجب ان يكون لديه تأكيد بدرجة الاعتماد على البيانات المستخدمة في أعداد القوائم المالية ، إذ يؤثر مدى توافر البيانات في الوحدة الاقتصادية لإغراض إجراء المقارنة مع الوحدات الاقتصادية الاخرى المماثلة في مجال او نشاط الصناعة .

ثالثاً : صدق العلاقات المتنبأ بها :

إن العلاقات بين الحسابات التي تشتمل عليها قائمة الدخل تعد اكثرعمومية بالتنبؤ لكونها حسابات فيها عناصر ثابتة بدرجه كبيره حتى وان كان هناك تغير او أخطاء في التسجيل وبالتالي يمكن مقارنتها من مدة إلى أخرى مثل حساب الرواتب وإيجار الملكية والاندثارات اما العلاقات بين حسابات قائمة المركز المالي فإنها اقل عمومية بالتنبؤ لأنها تتأثر بواسطة إحداث عشوائية مثال ذلك حساب النقدية الذي يتأثر بتوقيت المدفوعات والاقتراض من البنوك .

رابعا : دقة التنبؤات (توقعات مراقب الحسابات):

لدى قيام مراقب الحسابات باستخدام الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق فان توقعاته تكون اكثر تأكيداً او دقةً وتتطلب من مراقب الحسابات اجراء عملية اختبار للقيم التي يمكن استخدامها في المقارنات مع رصيد الحساب الفعلي الذي يكون معقولاً كمصدر لأدلة التدقيق الجوهرية .

ج- المراجعة الشاملة: Overall Review

أي كنظرة شاملة للبيانات المالية عند مراحل الفحص النهائي لعملية التدقيق. (دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين،٢٠٠١ : ٢٩٩) .

يعد القيام بالإجراءات التحليلية في نهاية عملية التدقيق ضروريا ًلمراقب الحسابات لأن إجراء مثل هذه الاختبارات يساعده في معرفة كون القوائم المالية مضللة نسبيا ًوتحديد المشاكل المالية التي تواجه الوحدة الاقتصادية ووضع نظرة موضوعية نهائية عن القوائم المالية التي تم تدقيقها . (١٩٠ : ٢٠٠٠ ، Arens & Loebbecke).

ويجب على مراقب الحسابات تطبيق الإجراءات التحليلية في نهاية عملية التدقيق للوصول الى النتائج العامة عن ما اذا كانت البيانات المالية ككل متفقة مع معرفة مراقب الحسابات بالمعلومات عن النشاط ، وذلك لان مراقب الحسابات يعتمد على النتائج التي يحصل عليها جراء استخدام الإجراءات التحليلية لدعم النتائج الأخرى المتكونة لديه إثناء قيامه بعمليات التدقيق المنفردة لعناصر البيانات المالية والتي تساعده في التوصل الى النتيجة العامة لمدى معقولية القوائم المالية .

٤ – عوامل واعتبارات الاعتماد على الإجراءات التحليلية

ان مدى الاعتماد الذي يضعه مراقب الحسابات على نتائج الإجراءات التحليلية يعتمد على توفر مجموعة من العوامل أوضحتها الفقرة (١٥) من المعيار الدولي رقم (٥٢٠) وهذه العوامل هي :-

أ – الأهمية النسبية للبند المعني : ومثال ذلك في حالة كون رصيد المخزون ذا أهمية نسبية ، فإن مراقب الحسابات لا يعتمد على الإجراءات التحليلية في تكوين قراره ، الا انه قد يعتمد مراقب الحسابات فقط على استخدام الإجراءات التحليلية في التحقق من بنود وفقرات قائمة الدخل والمصاريف عندما لا تكون ذات أهمية نسبية بمفردها .

ب – الدقة التي يمكن التنبؤ بها للنتائج المتوقعة من الإجراءات التحليلية : ومثال ذلك قد يتوقع مراقب الحسابات ثباتاً أكبر عند مقارنة حدود مجمل الربح بين فترة وأخرى ، من مقارنة المصاريف الاختيارية كمصاريف الإعلانات والبحث والتطوير .

ج – إجراءات التدقيق الأخرى الموجهة لنفس إغراض التدقيق : مثال ذلك الإجراءات التدقيقية الأخرى التي ينجزها مراقب الحسابات للتأكد من قابلية الديون للتحصيل ، إذ قد تؤكد الإجراءات الخاصة بفحص وصولات القبض او تبدد الشكوك حول تطبيق الإجراءات التحليلية للتعرف على أعمار أرصدة حسابات العملاء .

د– تقدير المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة : مثال ذلك في حالة كون الرقابة الداخلية على عملية طلبات المبيعات ضعيفة ، والتي تؤدي إلى كون مخاطر الرقابة عالية، لذا فان الاعتماد على الاختبارات التفصيلية للمعاملات والأرصدة سيكون أكثر من الاعتماد على الإجراءات التحليلية لاستخلاص النتائج المطلوبة كحسابات المدينين .(دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠٠١ : ٣٠٠ – ٣٠١) .

٥ – أنواع الإجراءات التحليلية Types Of Analytical Procedures

حسب ما جاء في المعيار الدولي للتدقيق (No .٥٢٠) الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في الفقرة (٤، ٥) منه قائمة تحتوي على أنواع الإجراءات التحليلية والتي تتمثل في :

أ – مقارنة بيانات الزبون (الوحدة الاقتصادية) مع بيانات الصناعة الذي يعمل به :

Compare Client Data with Industry Data

يستطيع مراقب الحسابات القيام بمقارنة النسب المالية للوحدة الاقتصادية كنسب السيولة ونسب دوران المخزون وغيرها إلى متوسطات الصناعة إذ تستخدم هذه المعلومات كمؤشر لمعرفة مدى التقارب للوضع المالي وأداء الوحدة الاقتصادية من الوحدات ألاقتصاديه الأخرى العاملة في نفس مجال النشاط او القطاع الذي تعمل به الوحدات ألاقتصاديه المعنية

ب – مقارنة بيانات الزبون مع ما يقابلها من بيانات الفترة السابقة

Compare Client Data With Similar Prior –Period Data

يعد هذا الإجراء التحليلي من أكثر الإجراءات استعمالاً من قبل مراقبي الحسابات فقد يقوم مراقب الحسابات بمقارنة المبالغ المبينة في الميزانية العامة لهذه السنة مع الميزانية المدققة للسنة السابقة والبحث والتقصي عن تلك المبالغ التي تكون خارج النسب المحددة مسبقاً وقد يقوم مراقب الحسابات بمقارنة حساب الذمم للسنة الحالية مع نفس الحساب في السنة السابقة بعد الاخذ بنظر الاعتبار التغير في المبيعات خلال الفترة الحالية

ج: مقارنة بيانات الزبون مع النتائج المحددة والمتوقعة: Compare Client Data With Client – Expected Results Determined

تقوم الوحدات ألاقتصاديه بإعداد موازنات خاصة بنتائج العمليات التشغيلية التي قامت بها

والنتائج المالية وتعكس تلك الموازنات توقعات الزبون عن الفترة المحاسبية ، إذ قد تشير عملية إجراء الفحص التي يقوم بها مراقب الحسابات لكافة الجوانب المهمة التي توجد فيها فروقات بين نتائج الموازنة تلك و النتائج الفعلية لأنشطة الوحدة الاقتصادية إلى احتمال وجود تحريفات وإذا لم توجد فروقات مهمة فإنها يمكن ان تشير إلى عدم وجود احتمال وقوع مخالفات وتحريفات .

وهناك أمران يجب الاهتمام بهما في حالة إجراء مقارنة بين نتائج الموازنات مع بيانات الزبون هما :-

أولا : يجب على مراقب الحسابات القيام بتقييم مدى واقعية الموازنة من حيث قيام الوحدة الاقتصادية ببذل العناية الملائمة عند إعدادها تلك الموازنات وإلا فان الموازنة لا تمثل توقعات واقعية وتصبح هذه المعلومات غير مناسبة لاستخدامها كدليل للتدقيق .

ثانياً : إمكانية قيام إفراد الزبون بتعديل المعلومات المالية الحالية لكي تتوافق مع الموازنة وإذا حدث ذلك فإن مراقب الحسابات لن يستطيع إيجاد أية فروقات عند مقارنة البيانات الفعلية مع بيانات الموازنة ، حتى في ظل وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية .

ويستطيع مراقب الحسابات الوصول إلى مدى واقعية الموازنة من خلال القيام بمناقشة الإجراءات الخاصة بالتوصل للموازنة مع

الزبون والقيام بتنفيذ خطوات التدقيق الخاصة بتقدير خطر التدقيق وأداء الاختبارات التفصيلية للبيانات الفعلية .

د – مقارنة بيانات الزبون مع توقعات باستخدام بيانات غير مالية

Compare Client Data with Results Using Non financial Data

عندما تكون لدى مراقب الحسابات معلومات غير مالية مناسبة لإغراض المقارنة أو لإغراض توقع المعلومات المالية للوحدات الاقتصادية ، فانه يقوم باستخدام كافة المعلومات سواء المالية او غير المالية في بناء توقعاته للحسابات المقيدة بالدفاتر

و يعتمد استخدام البيانات غير المالية على مدى دقة هذه البيانات ومثال ذلك عندما يقوم مراقب الحسابات بتدقيق حسابات احد الفنادق إذ يستطيع إن يحدد عدد الغرف في الفندق ، معدل استخدام الغرفة الواحدة (معدل الأشغال) وباستخدام هذه المعلومات يستطيع الوصول الى اجمالي الإيرادات . ويمكن استخدام نفس النهج في تقدير حسابات إيراد التعليم في الجامعات (متوسط إيراد التعليم للطالب × عدد الطلاب) وقيمة الأجور في احد المصانع (إجمالي ساعات العمل × معدل اجر الساعة الواحدة) وتكلفة المواد المباعة (عدد الوحدات المباعة × تكلفة الوحدة الواحدة) . (الفين وجيمس ،٢٠٠٥ : ٢٥٩).

٦–مفهوم رقابة الجودة . Quality control

انشأ المعهد الامريكي للمحاسبين عام ١٩٧٨ لجنة معايير رقابة الجودة وحملها مسؤولية مساعدة مؤسسات التدقيق العامة المصرح لها على تطوير وتنفيذ معايير رقابة الجودة وتشمل رقابة الجودة الوسائل التي يتم استخدامها للتأكد من قيام المؤسسة بمقابلة مسؤوليتها المهنية في مواجهة العملاء ، وتتضمن هذه الوسائل الهيكل التظميني والاجراءات التي تقوم بها .

وترتبط رقابة الجودة بشكل وثيق بمعايير التدقيق المتعارف عليها ، ولكنها تمثل كيانا مختلفا عنها ، حيث ان تأكد مؤسسات التدقيق من انه يتم اتباع معايير التدقيق المتعارف عليها في كل عملية تدقيق ، وتتمثل رقابة الجودة في الاجراءات التي تقوم بها لمساعدتها على تنفيذ معايير التدقيق على نحو ثابت في كل عملية تدقيق ، وبالتالي تصميم اساليب رقابة الجودة لمؤسسات التدقيق ككل، بينما تطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها على عمليات التدقيق كل على حدة .

وقد حدد مجلس معايير التدقيق خمس عناصر لرقابة الجودة مجلس معايير التدقيق خمس عناصر لرقابة الجودة يجب ان تأخذها مؤسسات التدقيق في الاعتبار عند وضع السياسيات والاجراءات الخاصة بها وهي : (Arens : ٤٤ , ٢٠٠٢).

١- الحياد ، الامانة ، الموضوعية : يجب ان يتوافر في كافة الافراد الذين ينفذون عملية التدقيق الحياد في الواقع وفي الظاهر ، ويجب ان يقوموا باداء كافة المسؤوليات المهنية على نحو امين وموضوعي ،

٢- ادارة الافراد : يجب وضع السياسيات والاجراءات على نحو يوفر تأكيدا مناسبا على توافر التأهيل المناسب لكل مدقق لاداء العمل على نحو جيد وتخصيص العمل على الافراد الذين تتوافر فيهم مهارة فنية ملائمة وحصلوا على قدر ملائم من التدريب ،

٣- اداء عملية التدقيق : يجب ايجاد السياسات والاجراءات التي توفر التأكيد من ان العمل الذي قام به المدققين يتفق مع المعايير المهنية والمتطلبات التنظيمية ومعايير الجودة .

٤- قبول او الاستمارات في عملية التدقيق : يجب وضع السياسات والاجراءات التي يمكن من خلالها تقرير مدى قبول او الاستمرار في التعامل مع عميل معين ، ويجب ان تقلل هذه السياسات والاجراءات من الخطر المتعلق بالعملاء الذين الذين تفتقر الادارة لديهم للامانة .

٥- المتابعة : يجب وضع السياسات والاجراءات للتأكد من ان باقي عناصر الجودة الاربعة الاخرى قد تم تطبيقها على نحو فعال

٧-أدلة التدقيق المحلية (العراقية):

يعد مجلس المعاييرالمحاسبية والرقابية في جمهوريةالعراق الجهة المسؤولة عن تنظيم مهنة المحاسبة وإعداد قواعد ومعايير المحاسبة والتدقيق في العراق ،وقد أصدر المجلس منذ أول تأسيس له في ١٩٨٨/٣/٢٢ولغاية هذا التأريخ(٦) أدلة للتدقيق والتي تم تعميمها على الوزارات والجهات المعنية ،وسيتم عرض أهم ما جاء في هذه الأدلة:

- **أقر المجلس دليل التدقيق رقم(١)لسنة ١٩٩٧بشأن مسؤولية مراقب الحسابات عن الأحداث اللاحقة ،ويهدف هذا الدليل إلى إعطاء إرشادات خاصة بتحديد مسؤولية مراقب الحسابات عن الأحداث المهمة التي تقع بعد تأريخ الميزانية العامة .**

- **ومن أجل تجاوز المشاكل التي لهـا علاقـة بـشكل تقريـر مراقـب الحسابات الخارجي بشأن القوائم المالية ،وتوفير الإرشادات حول شكل تقرير مراقب الحسابات الخارجي ومحتواه أقر المجلس دليل التـدقيق رقم(٢)لسنة ١٩٩٧**

- **وفي سبيل تجاوز المشاكل التي لها علاقة بتحديد المعايير الأساسـية للتدقيق وأنواعها وتوفير الإرشادات عن تطبيق تلك المعـايير ،قـرر المجلس إصدار دليل التدقيق رقم (٣) لسنة ١٩٩٥،الذي يهدف إلـى إعطاء وصف للمعايير الأساسية التي يجب على مراقب الحـسابات أن يلتزم بها لضمان تحقيق أعلى مـستويات الأداء المهنـي المطلوبـة ولتحديد مسؤولياته المهنية .**

- **ومن أجل تجاوز المشاكل التي لها علاقة بدراسـة أنظمـة الرقابـة الداخلية وتقويمها وتوحيد المواقف منها ،قرر المجلس إصدار دليـل التدقيق رقم(٤) لسنة ٢٠٠٠**

- **وبشأن التوثيق ولتجاوز المشاكل المتعلقة بتوثيق أوراق عمل عمليـة تدقيق القوائم المالية ،وتوفير الإرشادات حولها تـم إصـدار الـدليل رقم(٥) لسنة ٢٠٠٢**

- **أما عن المشاكل التي تختص بتخطيط عملية التدقيق والإشراف عليها وسبل تجاوزها ،وتوفير الإرشادات بشأنها فقـد أخـتص بهـا دليـل التدقيق رقم(٦) لسنة ٢٠٠٢ ،الذي يهدف إلى توفير إرشـادات لمـا سيقوم به مراقب الحسابات لتدقيق القوائم المالية وأستخدام عدد معين من المساعدين .**

وبنـاءً علـى ماتقـدم يظهـر ان تطبيـق وإتبـاع المعاييرالمحاسبيةوأدلةالتدقيق المتعارف عليها سواء على المـستوى المحلي أو الدولي له اثر كبير في تحسين نوعيـة القـوائم الماليـة وجودتها ،ومن ثم الأرتقاء بمصداقية تلك القـوائم وتعزيـز الفائـدة المتحققة منها . ومن الملاحظ عـدم إيلاء الأهمية الكافية للإجـراءات التحليلية من قبل مراقبـي الحسابـات لعـدم إصدار إي معيار محلـي في بيئـة التدقيـق العراقيـة ، رغم أهمية تلـك الإجـراءات فـي تحديـد أدلة الإثبات اللازمة لتعزيـز رأي مراقـب الحـسابات عـن النتائج التي يتم التوصل اليها فـي عمليـة التدقيـق ، وعـدم وضـوح دور مراقـب الحسابـات بخصـوص اكتشـاف الأخطاء الجوهريـة فـي القوائـم الماليـة باستخـدام الإجراءات التحليليـة التـي وردت في معايير التدقيق الدولية .

أن توافق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية مع المعاييرالمحلية سيكون له اثر فاعل على تطوير مهنتي المحاسبة والتدقيق ونموها على المستوى المحلي والدولي ،ويجب ان تكون المعايير المستخدمة على مستوى راق وان يصاحب ذلك بنية أساسية قادرة على فهمها وتطبيقها .

المبحث الثالث

مؤشرات الاجراءات التحليلية

Design And Perform Analytical Procedures

Preface : تمهيد

إن استخدام تحليل المؤشرات والنسب المالية كمؤشر فعال لتحديد الأخطاء الجوهرية يعتمد على الحكم المهني لمراقب الحسابات وذلك بالاستناد إلى معرفته لعمليات الوحدة الاقتصادية وجودة نظام الرقابة فيها فضلاً عن مجموعة العوامل الأخرى المتعلقة بها ، وتعد الإجراءات التحليلية احد الاختبارات الأساسية التي ينفذها مراقب الحسابات لتخفيض نطاق الاختبارات التفصيلية للأرصدة .

ولكون الهدف من عملية تدقيق البيانات المالية تمكين مراقب الحسابات من اعطاء رأي حول ما أذا تم إعداد البيانات المالية من جميع النواحي المادية وانها خالية من إي تحريف مادي سواء حدث نتيجة لغش او خطأ لذا فانه سيتم التطرق في هذا المبحث الى كيفية استخدام وتصميم الإجراءات التحليلية التي تكشف الأخطاء الممكن حدوثها في القوائم المالية .

ويمكن توضيح أهم الإجراءات التحليلية التي يقوم مراقب الحسابات بتنفيذها والتي تساعده في تحديد الأخطاء الجوهرية المحتملة حدوثها في حسابات وفقرات (بنود) قائمتي المركز المالي والدخل وكالآتي :

الجدول رقم (١) يوضح أهم النسب المالية المستخدمة والإجراءات التحليلية التي

يطبقها مراقب الحسابات مع بيان الاخطاء المحتمل حدوثها لحسابات الموجودات الثابتة

ت	المؤشر أو النسبة المالية	المعادلة الرياضية	الاجراءات التحليلية	الخطأ (التحريف) المحتمل وتأثيره على النشاط
١	معـــــــدل دوران الموجودات الثابتة	صافي المبيعات / صافي الموجودات الثابتة	مقارنة معـــدل السنـــة الحاليـــة مـــــع مثيلاتها في السنوات السابقة او مع مؤشرات الصناعة .	المغالاة في الاستثمار في الموجودات الثابتة.
٢	معـــدل استخـــــدام الموجودات	مبالغ شراء الموجود / إجمالي الموجودات	مقارنة معـــدل السنـــة الحاليـــة مـــــع مثيلاتها في السنوات	أخطاء فـــي مبالـــغ شراء الموجودات

			السابقة.	الثابتة .
٣	معدل دوران إجمالي الموجودات	المبيعات _____ إجمالي الموجودات	مقارنة معدل السنة الحالية مع ما يقابلها في السنة السابقة أو مع مؤشرات الصناعة .	عدم كفاءة استغلال الموجودات الثابتة وأخطاء في مبالغ شراء الموجودات .

جدول رقم (٢) يوضـــح أهم النســـب المالية المستخـــدمة والإجراءات التحليلية التي يطبقها مراقب الحسابات مع بيان الأخطاء المحتمل حدوثها لحسابات المخزون

ت	المؤشر او النسبة المالية	المعادلة الرياضية	الاجراءات التحليلية	الخطأ (التحريف) المحتمل وتأثيره على النشاط
١	معدل دوران المخزون	تكلفة البضاعة المباعة / متوسط قيمة المخزون	مقارنة معدل النسبة الحالية مع ما يقابلها في السنوات السابقة	أ – تقادم المخزون الـــذي يؤثر في المخزون وكلفة البضاعة المباعة. ب– الزيادة أو النقص في المخزون . ج – مشاكل في التسعير ، تطبيق قاعدة التكلفة والسوق اعلى ، اقل أو قاعدة التكلفة فقط .
٢	كلفة الوحدة الواحدة من	-	مقارنتها مع ما يقابلهـــــــــــــا في	وجود زيادة او نقص في تكاليف

	المخزون		السنوات السابقة	الوحدة التي تؤثر في المخزون وتكلفة البضاعة المباعة.
٣	عمليات الضرب في تقييم المخزون	–	مقابلة عمليات الضرب مع ما يقابلها في السنوات السابقة	الأخطاء في عملية التجميع وتكاليف الوحدة التي تؤثر على المخزون وتكلفة البضاعة المباعة .
٤	كميات المخزون	–	مقارنة كميات المخزون مع كمية المبيعات	أ–تقدير مؤشر التحرك للمخزون سواء كان بطيء اوسريع أو وجود تقادم. ب – مشاكل في تطبيق قاعدة التكلفة أو سعر السوق .
٥	نسبة مئوية لفروقات المخزون	فروقات المخزون	مقارنة نسبة السنة الحالية مع ما يقابلها في السنة السابقة	أ – زيادة معدلات الفروقات عن النسبة

		المخزون		المسموح بها . ب – عدم وجود نسب معيارية للفروقات لدى الوحدة الاقتصادية .
٦	أرصدة الموجـــــــودات المخزنية حسب الأصناف الرئيسة للمخزون	ـ	مقارنة أرصدة السنـــة الحالية مع مثيلاتها في السنـــوات السابقـــة ومـــع الأرصدة المقدرة.	أ – وجود تجاوزات على الموازنة التقديرية . ب – وجود زيادة او نقص في قيمة المخزون.
٧	متوسط فترة التخزين	$\frac{\text{٣٦٠ يوم}}{\text{معدل دوران المخزون}}$	مقارنة متوســط السنة الحالية مع مثيلاتها في السنوات السابقة	وجــود أخطاء محتملـــة في سياســـات التخزين .

اعداد : الباحث

الجدول رقم (٣) يوضـــح اهـــم النســـب المالية المستخـــدمة والاجراءات التحليلية التي يطبقها مراقب الحسابات مع بيان الأخطاء المحتمل حدوثها لحسابات المدينين

ت	المؤشر او النسبة المالية	المعادلة الرياضية	الاجراءات التحليلية	الخطأ (التحريف) المحتمل وتأثيره على النشاط
١	معدل دوران المدينين	صافي المبيعات الآجلة / متوسط رصيد المدينين	مقارنة معـــدل السنـــة الحاليـــة مـــــع مثيلاتها في السنوات السابقة او مع مؤشرات الصناعة	الزيـــادة او النقـــص فـــي حسابـــات مخصصات الديون غير القابلة للتحصيل ومصروف الديون المعدومة .
٢	الديون المتأخر سدادها	–	مقارنة مبالغها مع مبالغ السنوات السابقة ومع اجمالي حسابات المدينين.	أخطاء في حسابات المدينين. أخطاء في حسابات الديون المستحقة. .
٣	متوسط فترة التحصيل	٣٦٠ / معدل دوران المدينين	مقارنة متوسط السنـــة الحاليـــة مـــــع مثيلاتها في السنوات السابقة	اخطاء وتحريفات محتملة في سياســـة الائتمان واخطـــــاء في مخصص الديـــــون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة .

٤	عدد ايام عمر رصيد حسابات المدينين	–	مقارنة عدد ايام عمر رصيد حسابات المدينين مع السنة الماضية ومعـــــدل دوران حسابـــــات المدينين	أ – تضخيـــم او تقليـــل مسموحـــات الحسابات المشكوك في تحصيلها ومصروف الديون المعدومة . ب – وجود حسابات وهمية للمدينين.
٥	رصيد العملاء الفردية	–	مقارنة ارصدة العملاء الفردية ذات القـــيـــــم المعينة مع ما يقابلها في السنوات السابقة	الخطأ المحتمل في حسابات المدينين وحسابات قائمة الدخل ذات الصلة .
٦	ارصدة اوراق القبض	–	مقارنة نسبة السنة الحالية مع مثيلاتهـــــا فـــي السنوات السابقة .	اخطـــاء فـــي حســـاب اوراق القبـــض او وجـــود اوراق قبض وهمية .
٧	ارصدة اوراق القبض برسم التحصيل	–	مقارنة كشف اوراق القبض برســـم التحصيـــل الـــوارد مـــن المصـــرف مـــع كشـــف الوحـــدة	اخطاء في حساب اوراق القبض

			الاقتصادية.	
٨	نسبة الديون المشكوك في تحصيلها	الديون المشكوك في تحصيلها / اجمالي المدينين	مقارنة نسبة الديون المشكـــــوك في تحصيلها كنسبة من اجمالي الدين العام للسنة الحالية مع السنوات السابقة .	تضخيم او تقليل الديون المشكوك في تحصيلها ومصروفات الديون المعدومة .
٩	نسبة مصروف الديون المعدومة	الديون المعدومة / اجمالي المدينين	مقارنة نسبة السنة الحالية مع مثيلاتها في السنوات السابقة .	معرفة حسابات المدينين غير القابلة للتحصيل التي لم يتم تكوين مخصص لها و تضخيـــــم او تقليل مصروفات الديون المعدومة .

الجدول ر قم (٤) يوضـــح أهم النســـب المالية المستخـــدمة والإجراءات التحليلية التي يطبقها مراقب الحسابات مع بيان الأخطاء المحتمل حدوثها لحسابات النقديـــة

ت	المؤشر أو النسبة المالية	المعادلة الرياضية	الاجراءات التحليلية	الخطأ (التحريف) المحتمل وتأثيره على النشاط
١	أرصدة النقـد الموجود	_	مقارنة أرصدة السنـــــة الحالية مع مـــا يقابلها في السنة السابقة.	أخطاء في مبالـــــغ النقديـــــــــة المثبتة في السجلات .
٢	التحويلات بين المصارف	_	فحص كشف التحويلات بين المصارف لفترة قبل وبعد تاريخ المطابقة.	التلاعب في أرصدة المصارف وإيداع مبالغ في آخر السنة بمصرف آخر لتغطية سرقة النقدية .
٣	التأخر في إيداع المبالغ في المصارف	_	مقارنة كشف الإيداعات لدى المصرف مع السجلات .	أخطاء تلاعب في حساب النقدية.
٤	مؤشر التداول	الموجودات المتداولة _____ _____ _____ المطلوبات المتداولة	مقارنة مؤشر السنـــــة الحالية مع مـــــا يقابلها في السنة السابقة.	أخطاء في مبالـــــغ النقديـــــــــة المثبتة في السجلات .

٥	نسبة السيولة السريعة	موجودات متداولة – المخزون / المطلوبات المتداولة	مقارنة نسبة السنة الحالية مع ما يقابلها في السنة السابقة.	أخطاء في مبالغ النقدية المثبتة في السجلات .
٦	كشف التدفق النقدي	–	مقارنة كشف السنة الحالية مع ما يقابلها في السنة السابقة .	أخطاء في مبالغ النقدية المثبتة في السجلات

الجدول رقم (٥) يوضـــح أهم النســـب المالية المستخـــدمة والإجراءات التحليلية التي يطبقها مراقب الحسابات مع بيان الأخطاء المحتمل حدوثها لحسابات الدائنين وأوراق الدفـــــــــع

ت	المؤشر أو النسبة المالية	المعادلة الرياضية	الاجراءات التحليلية	الخطأ (التحريف) المحتمل وتأثيره على النشاط
١	فحص قائمة الدائنين	_	فحص قائمة الدائنين للتعرف على الدائنين غير العاديين الذيـــن لا يمثلـــــون الموردييـــــن والذيـــــــن يتعاملون بالفائدة والأسماء الشاذة فيهم .	الخطأ والتحريف المتعلـــــــــــــــق بالتبويـــــــب للمطلوبات التي لا تتعلق بالتجارة مع وجود دائنين وهميين .
٢	الأرصدة الفردية للدائنين	–	مقارنة الأرصدة الفردية مع ما يقابلها بالسنوات السابقة	عدم وجود الحسابات أو عدم التسجيل أو وجـــــــــــود أخطاء وتحريفات فيها .
٣	نسبة المشتريات للدائنين	المشتريات / _____	احتساب النسب للسنة الحالية ومقارنتها بالسنوات السابقة	عـــــــدم تسجيـــــل أو عـــــــــدم وجود الحسابات أو وجـــــــــــود أخطاء وتحريفات

		× ١٠٠ الدائنين		فيها .
٤	معدل دوران الدائنين	المشتريات الآجلة ـــــــــــــــ متوسط الدائنين	مقارنة معدل دوران الدائنين والأيام المستحقة للسنة الحالية مع معدل السنوات السابقة وبيانات الصناعة	عدم تسجيل او عدم وجود حسابات الدائنين او وجود تحريفات فيها .
٥	نسبة الدائنين إلى المطلوبات المتداولة	الدائنين ـــــــــــــــ×١٠٠ المطلوبات المتداولة	احتساب نسب السنة الحالية ومقارنتها مع السنوات السابقة .	عدم تسجيل عملية شراء بضاعة على الحساب أو عدم وجود الحسابات أو وجود أخطاء وتحريفات في حساب الدائنين .
٦	الارصدة المتأخرة للمجهزين	–	مقارنة ارصدة السنة الحالية مع ما يقابلها في السنوات السابقة	عدم التسديد من قبل المجهزين ، او عدم وجود الحساب .
٧	أوراق الدفع الفردية	–	مقارنة أوراق الدفع الفردية مع ما يقابلها بالسنوات السابقة .	إغفال او التحريف في اوراق الدفع

٨	الرصيد الإجمالي لأوراق الدفع	–	مقارنة رصيد السنة الحالية مع ما يقابلها بالسنوات السابقة .	الخطأ والتحريف في اوراق الدفع .
	مصروف الفائدة المستحقة	–	مقارنة رصيد السنة الحالية مع ما يقابلها بالسنوات السابقة .	الخطـــــأ والتحريـف فـي الفائـــــــــــدة المستحقة .

اعداد : الباحث

جدول رقم (٦) يوضـــح أهم النســـب المالية المستخـــدمة والإجراءات التحليلية التي يطبقها مراقب الحسابات مع بيان الخطاء المحتمل حدوثها لحسابات حقوق الملكية ورأس المال

ت	المؤشر أو النسبة المالية	المعادلة الرياضية	الاجراءات التحليلية	الخطأ (التحريف) المحتمل وتأثيره على النشاط
١	رصيد كل حساب من حسابات رأس المال وحقوق الملكية	–	مقارنة رصيد السنة الحالية مع السنوات السابقة .	أخطاء وتحريفات في مبالغ رأس المال وحقوق الملكية .
٢	احتساب رأس المال غير المسدد		التنبؤ بالأرصدة العائدة لكل باب من أبواب أسهم رأس	-أخطاء وتحريفـــــات فـــي المبالـــــغ غير

	بتاريخ الميزانية	–	المال غير المسددة بتاريخ الميزانيـــة بضـــرب عـــــــدد الأسهم غـــير المدفوعة في نهـــايـــة السنـــة في السعـــــر الاسمي للسهم الواحد كما مدرج في عقد التأسيس .	المسددة – وجود حسابات رأس مال غير مسددة
٣	مؤشر العائد على حقوق الملكية	صافي الربح ـــــــــــ حقوق الملكية	مقارنة مؤشر السنة الحالية مع ما يقابلها في السنوات السابقة .	–أخطاء وتحريفـــــات فـــي المبالـــغ غيـــر المسددة. – وجود حسابات رأس مال غير مسددة
٤	مؤشر الديون لحقوق الملكية	مج الديون ـــــــــ حقوق الملكية	مقارنة مؤشر السنة الحالية مع ما يقابلها في السنوات السابقة.	–اخطاء وتحريفـــــات فـــي المبالـــغ غيـــر المسددة . – وجود حسابات رأس مال غير مسددة
٥	مؤشر الموجودات لحقوق الملكية	مج الموجودات ـــــــــــ حقوق الملكية	مقارنة مؤشر السنة الحالية مع ما يقابلها في السنوات السابقة.	–أخطاء وتحريفـــــات فـــي المبالـــغ غير المسددة . – وجود حسابات رأس مال غير مسددة

اعداد : الباحث

الجدول رقم (٧) يوضـــح أهم النســـب المالية المستخـــدمة والإجراءات التحليلية التي يطبقها مراقب الحسابات مع بيان الأخطاء المحتمل حدوثها لحسابات المصروفات والإيرادات

ت	المؤشر أو النسبة المالية	المعادلة الرياضية	الاجراءات التحليلية	الخطأ (التحريف) المحتمل وتأثيره على النشاط
١	المبيعات الشهرية	–	مقارنة مبيعـــــات السنـــــة الحاليـــة مع ما يقابلها في السنة السابقة والمبالغ المقدرة للسنة الحالية	أخطاء في حسابـــــــــات المبيعات بالزيادة والنقص .
٢	نسبة مجمـــــل الربح	–	مقارنة نسب السنة الحالية مع ما يقابلها في السنوات السابقة والنسب المقـــــــدرة للسنة الحالية	أخطاء في حسابـــــات المبيعات بالزيادة والنقص وحساب تكلفة البضاعة المباعة
٣	أرصدة المشتريات وأرصدة مردودات ومسموحات المشتريات	–	مقارنة أرصدة السنة الحالية مع ما يقابلها في السنوات السابقـــــــة ومع الأرصدة المقدرة للسنة الحالية	أخطاء في حسابات المشتريات ومـــــردودات ومسمـــوحـــــــات المشتريات.

٤	معدل العائد على الاستثمار	–	مقارنة معدل السنة الحالية مع الفوائد المتوقعة استناداً إلى تأييدات الوسطاء	أخطاء في مبالغ الفوائد المثبتة في السجلات.
٥	أرصدة الإيرادات الأخرى	–	مقارنة أرصدة إيرادات العقارات المؤجرة للغير مع أرصدة السنة السابقة ومع الأرصدة المقدرة للسنة الحالية .	الخطأ والتحريف في حسابات الإيرادات الأخرى والمبالغ المقدرة .
٦	أرصدة أرباح بيع الموجودات الثابتة	–	مقارنة أرصدتها مع ما يقابلها في السنوات السابقة ومع الأرصدة المقدرة للسنة الحالية	الخطأ والتحريف في مبالغ الأرباح الرأسمالية المثبتة في السجلات .
٧	مصروف التأمين المدفوع مقدماً	–	مقارنة مصروف التأمين المدفوع مقدماً مع ما يقابله في السنوات السابقة.	الخطأ والتحريف في مصروف التأمين والتأمين المدفوع مقدماً.
٨	نسبة المصروفات الصناعية الفردية	–	مقارنة نسب السنة الحالية مع نسب السنوات السابقة.	الخطأ والتحريف في المصروفات الصناعية الفردية وحسابات قائمة المركز المالي المرتبطة بها .

٩	المصاريف	-	مقارنة كل رصيد مع الأرصدة المقدرة في السنة الحالية ومع مثيلاتها في السنوات السابقة.	الخطأ أو التحريف في المصروفات وحسابات قائمة المركز المالي والمرتبطة بها الزيادة أو النقص في رصيد حساب المصروف.
١٠	أرصدة المصروفات وإيرادات السنوات السابقة	-	مقارنة كل رصيد مع الأرصدة في السنة الحالية ومع مثيلاتها في السنوات السابقة.	وجود أخطاء في حسابات المصروفات والإيرادات المستحقة

اعداد : الباحث

ويهدف مراقب الحسابات من دراسة النسب المالية الى تحديد أي انحراف قد يطرأ على الحسابات المستخدمة بالنسب ، فأذا اكتشف وجود تغيرات مفاجئة او كبيرة نسبيا فأنها تساعده في تحديد الحسابات التي تحتاج الى المزيد من الفحص والاستقصاء واكتشاف الاسباب التي ادت الى تلك التغيرات .

وتمثل النسب المالية العلاقة بين مفردتين او اكثر من مفردات القوائم المالية اذ يعتمد مراقب الحسابات والمحلل على تفسير مدلول تلك النسب بعد القيام بمقارنتها مع نسب معيارية او نمطية متعارف عليها في مجال التحليل المالي او مقارنتها مع النسب السائدة في الصناعة التي تنتمي اليها الوحدة الاقتصادية المعنية

.

ان استخدام النسب المالية يعد احد اساليب التحليل المالي الفعالة لانها أداة تفيد في التخطيط والتنبؤ وتقييم الاداءة وتحديد نقاط القوة والضعف واقتراح وسائل العلاج .

ويهدف استخدام النسب والمؤشرات المالية الى تحقيق الاهداف الاتية :

- اجراء المقارنات بين المشاريع المتجانسة .
- تشخيص الحالة المالية للوحدة الاقتصادية المعينة .
- توجيه الرقابة والتدقيق نحو الأنشطة التي تعاني مظاهر الضعف .
- تساعد اجهزة التدقيق الداخلية والخارجية على القيام باعمال بفعالية واعداد برامج التدقيق الخاصة بالاجراءات التحليلية للوصول الى نتيجة عامة بمعقولية البيانات المالية وهذا يعتمد كفاءة وخبرة مراقب الحسابات في استخدام هذه النسب والمؤشرات عند اعداد خطة فني محايد حول البيانات المالية ، إن الثقة بنتائج الإجراءات التحليلية تعتمد على تقدير مراقب الحسابات للمخاطر الناجمة من كون تلك الإجراءات قد شخصت العلاقات التي تشير إلى وجود معلومات خاطئة أو المجالات التي يحتمل ان تعاني من المشاكل والتي تحتاج الى اهتمام تدقيقي إضافي والحصول على تفسيرات مناسبة وأدلة معززة وملائمة لتلك الحالات لإبداء الرأي الفني المحايد حول القوائم الماليةا لمعنية

المبحث الرابع

أنموذج مقترح لبرنامج التدقيق الخاص بالإجراءات التحليلية :

تعتبر الإجراءات التحليلية أحد الاختبارات الأساسية التي يقوم بتنفيذها مراقب الحسابات وذلك لتخفيض نطاق الاختبارات التفصيلية للأرصدة وذلك من خلال القيام بتقييم المعلومات المالية ودراسة العلاقات فيما بين البيانات المالية وغير المالية ومع توقعات الزبون ومراقب الحسابات والتأكد من معقولية أرصدة الحسابات والبيانات الأخرى .

ونظراً لكون الإجراءات التحليلية تعد إحدى المؤشرات التي يستخدمها مراقب الحسابات لتحديد الصعوبات المالية التي تواجه الوحدة الاقتصادية والأخطاء الموجودة في القوائم المالية لتلك الوحدات والتي تتطلب منه

تحديد أسباب تلك الأخطاء والمفروقات ولذا فمن الضروري أن يقوم مراقب الحسابات بإتباع منهجية محددة عند قيامه بتنفيذ الإجراءات التحليلية على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية ويمكن تحديد أهم الإجراءات التي يستخدمها مراقب الحسابات وذلك بالأنموذج المقترح من قبل الباحث والمبين تفاصيلها أدناه :

١ – الموجودات الثابتة :

على مراقب الحسابات التأكد من الأمور المبينة أدناه :

أ – الحصول على كشف بالموجودات الثابتة وحسب كل نوع من أنواع الموجودات الثابتة مبينة فيها الكلفة ومخصص الاندثار المتراكم ، ومقارنة تلك الأرصدة للسنة الحالية مع ما يقابلها في السنوات السابقة ومع ميزان المراجعة وذلك للتأكد من عدم وجود مغالاة في قيم الموجودات وتحديد أية انحرافات وتجاوزات في المبالغ المستثمرة في تلك الموجودات أو وجود حسابات وهمية .

ب – مقارنة معدل دوران الموجودات الثابتة لهذه السنة مع ما يقابلها في السنوات السابقة ومع مؤشرات الصناعة للتأكد من عدم وجود مغالاة في الاستثمار في تلك الموجودات .

ج – مقارنة معدل دوران إجمالي الموجودات لهذه السنة مع ما يقابلها في السنوات السابقة او مع مؤشرات الصناعة للتأكد من عدم وجود أخطاء في مبالغ شراء تلك الموجودات.

د – مقارنة نسب اندثار الموجودات الثابتة (وحسب أنواعها) للسنة الحالية مع ما يقابلها من نفس تلك النسب في السنوات السابقة للتأكد من الأخطاء والتحريفات المحتملة في قيم الاندثارات سواء بالزيادة أو بالنقص

ه – مقارنة أرصدة الاندثارات المتراكمة للسنة الحالية مع ما يقابل نفس تلك الأرصدة في السنوات السابقة للتأكد من الأخطاء والتحريفات المحتملة في قيم الاندثار المتراكمة .

و– مقارنة أرصدة مصاريف صيانة الموجودات الثابتة في السنة الحالية مع ما يقابلها من نفس الأرصدة في السنوات السابقة للتأكد من الأخطاء المحتملة في حساب مصاريف الصيانة .

ز – التأكد من تسجيل كافة عمليات الإضافات والاستبعاد على الموجودات الثابتة و الإرباح والخسائر الناتجة عن تلك العمليات في

سجلات الوحدة الاقتصادية وذلك من خلال طلب كشف بكافة الإضافات والاستبعاد التي جرت خلال السنة الحالية ومقارنتها مع كشوفات السنوات السابقة ومع السجلات.

ح – التأكد من كافة الموجودات الثابتة المرهونة والمؤجرة والاطلاع على العقود والاتفاقات المبرمة لتأجيرها أو رهنها وإثباتها في السجلات المالية للوحدة وإظهارها في القوائم المالية وفق المعايير الدولية أو المحلية .

ت – مقارنة أرصدة ونسب الاندثار مع أرصدة ونسب الصناعة (المنشآت المماثلة العاملة في نفس النشاط الصناعي)

٢ – المخـــــــــزون :

ا – مقارنة نسبة مجمل الربح لهذه السنة مع ما يقابلها من نفس النسبة في السنوات السابقة ومع النسب المتوقعة من قبل مراقب الحسابات لتحديد اية أخطاء وانحرافات في المخزون وكلفة البضاعة المباعة (المبيعات) .

ب – مقارنة معدل دوران المخزون للسنة الحالية مع ما يقابلها في السنوات السابقة وذلك لتحديد ما يأتي :-

أولا : وجود تقادم في المخزون والذي يؤثر على كلفة البضاعة المباعة ثانياً : وجود زيادة او نقص في المخزون
ثالثاً : وجود مشاكل في تسعير المخزون ومعرفة سياسة التسعير المتبعة من قبل الوحدة .

ج – مقارنة كلفة البضاعة الفعلية مع الكلف المقدرة لها لتحديد أية اخطاء أو تحريفات محتملة في المخزون .

د– مقارنة النسبة المئوية لفروقات المخزون لهذه السنة مع ما يقابلها من نفس النسبة في السنوات السابقة لتحديد الآتي :-

أولا : وجود زيادة في معدلات الفروقات عن النسبة المسموح بها .

ثانياً : عدم وجود نسب معيارية للفروقات لدى الوحدة الاقتصادية المعنية .

ه – مقارنة النسبة المئوية للبضاعة تحت الصنع لهذه السنة مع ما يقابلها من نفس النسبة في السنوات السابقة لتحديد وجود اية اخطاء محتملة في التكاليف الصناعية .

و– مقارنة الكميات المخزونة من البضاعة (كل حسب نوعه) مع الكميات المباعة وذلك لتحديد :–

أولاً: وجود أخطاء او تحريفات محتملة في الكميات المخزونة والكميات المباعة .

ثانياً: مؤشر تحرك المخزون سواء كان بطيء أو سريع أو وجود تقادم .

ثالثاً: المشاكل في تطبيق السياسات المخزنية .

ز – مقارنة متوسط فترة التخزين للسنة الحالية مع ما يقابلها من نفس المتوسطات في السنوات السابقة لتحديد وجود اية اخطاء محتملة في سياسات التخزين .

ح – الاستفسار من إدارة الوحدة الاقتصادية عن الأمور الآتية :

أولاً: الطرق المتبعة عند القيام بجرد المخزون وإنها تمت على نفس الأسس المستخدمة في السنوات السابقة .

ثانياً: في حالة قيام الوحدة الاقتصادية بجرد فعلي في تاريخ الميزانية فيجب التأكد من :

(١) – قيامها باستخدام سجلات مراقبة المخزون وهل تم مقارنتها دورياً مع كميات المخزون الفعلية .

(٢) – قيام الوحدة الاقتصادية باستخدام نظام تكاليف متكامل .

ثالثاً: الإجراءات المستخدمة من قبل الوحدة للسيطرة على فترة القطع في نهاية السنة .

رابعاً: الطرق المستخدمة من قبل الوحدة في تحديد المخزون الراكد والتالف .

خامساً: وجود بضاعة أمانة للغير بحوزة الوحدة الاقتصادية وهل تم تسويتها واستبعاده من المخزون .

سادساً: وجود بضاعة مرهونة أو مخزونة بمكان آخر او أمانة لدى الغير وهل تم تسجيلها احتسابها ضمن المخزون .

٣ – المدينون وأوراق القبض :

أ – القيام بمقارنة نسبة مردودات ومسموحات المبيعات إلى إجمالي المبيعات لهذه السنة مع مايقابلها من نفس النسب في السنوات السابقة لتحديد اية أخطاء أو تحريفات في مردودات ومسموحات المبيعات والمدينيين .

ب – مقارنة أرصدة العملاء ذات القيم المعنية (القيم الكبيرة) لهذه السنة مع ما يقابلها من نفس الأرصدة في السنوات السابقة لتحديد الأخطاء والتحريفات المحتملة في حسابات المدينيين وحسابات قائمة الدخل ذات الصلة .

ج– مقارنة قيمة المبيعات الشهرية لهذه السنة مع السنوات السابقة وعلى مستوى كل خط أنتاج لتحديد التحريفات والأخطاء المحتملة في حسابات المدينيين والمبيعات .

د– مقارنة معدل دوران المدينين لهذه السنة مع ما يقابلها من نفس المعدلات في السنوات السابقة او بيانات الصناعة أو القطاع التي تعمل بها الوحدة الاقتصادية لتحديد الأخطاء المحتملة في حسابات المدينين و الديون المعدومة والديون غير القابلة للتحصيل .

ه – الحصول على تحليل لأعمار الديون للعملاء ومقارنة عدد أيام عمر رصيد كل حساب من حسابات المدينين للسنة الحالية مع ما يقابلها من أرصدة في السنوات السابقة ومع معدل دوران المدينين للتأكد من عدم إدراج حسابات وهمية ضمن حسابات المدينين فضلاً عن وجود تضخيم أو تقليل في حسابات الديون المشكوك في تحصيلها ومصروف الديون المعدومة .

و – مقارنة أرصدة الديون المتأخر سدادها لهذه السنة مع ما يقابلها من نفس الأرصدة في السنوات السابقة للتأكد من وجود الأخطاء المحتملة في حسابات المدينين وحسابات الديون المستحقة السداد .

ز – الاستفسار من أدارة الوحدة الاقتصادية عن الأرصدة المدينة الأخرى ، ما إذا كانت مرهونة او مباعة او مخصومة .

ح – مقارنة أرصدة أوراق القبض للسنة الحالية مع مثيلاتها في السنوات السابقة .

ت – التأكد من الإشعارات الدائنة التي تخص الإيرادات وهل تم تثبيتها في السجلات المختصة بعد تاريخ الميزانية فضلاً عن انه تم تكوين مخصص لتلك الحسابات والمبالغ.

ل– التأكد من مطابقة أرصدة حسابات المدينين مع تحاليل تلك الأرصدة ومع الأرصدة الظاهرة في ميزان المراجعة .

ي – التأكد من السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل الوحدة لإثبات حركة الاقتصادية العملاء في سجلات الوحدة الاقتصادية .

ك– الاستفسار من أدارة الوحدة الاقتصادية عن الطرائق المستخدمة لتحديد الحسابات بطيئة الحركة وكيفية تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها مع دراسة مدى كفاية المخصصات المحتسبة من قبل تلك الإدارة .

ل – مقارنة نسبة الديون المشكوك في تحصيلها لهذه السنة مع ما يقابلها من نفس النسب في السنوات السابقة لتحديد أية أخطاء محتملة في حسابات مصاريف الديون المعدومة والحسابات المشكوك في تحصيلها .

م – مقارنة نسبة مصروف الديون المعدومة لهذه السنة مع ما يقابلها من نفس النسب في السنوات السابقة لتحديد :–

أولاً : حسابات المدينين غير القابلة للتحصيل والتي لم يتم تكوين مخصص لها .

ثانياً : الأخطاء المحتملة في حسابات مصروف الديون المعدومة .

٤ – النقدية :

أ – مقارنة رصيد حساب النقدية في السنة الحالية مع ما يقابلها من نفس الأرصدة في السنة السابقة للتأكد من الأخطاء المحتملة في مبالغ النقدية المثبتة في السجلات .

ب – التأكد من التحويلات التي قامت بها الوحدة بين المصارف من خلال فحص كشف التحويلات بين المصارف لفترة قبل وبعد تاريخ المطابقة للتأكد من وجود أخطاء او تلاعب محتمل في أرصدة المصارف من خلال القيام بإيداع مبالغ في آخر السنة الحالية بمصرف آخر لتغطية السرقة في النقدية .

ج – التأكد من إيداع المبالغ في المصارف من خلال مقارنة كشف الإيداعات لدى المصرف

مع السجلات للتأكد من الأخطاء والتلاعب المحتملة في حساب النقدية .

د – مقارنة رصيد تحليل حساب المدينين مع السجلات وذلك للتأكد من عدم قيام الوحدة الاقتصادية بالآتي :-

أولا : إثبات خصم مسموح به وهمي .

ثانياً : اختلاس متحصلات من المدينين مع عدم إثباتها في السجلات.

ه – مقارنة مؤشر نسبة التداول مع مثيلاتها في السنوات السابقة للتأكد من الأخطاء والتلاعب المحتملة في حساب النقدية.

و – مقارنة نسبة النقد الموجود إلى النقد المستثمر للسنة الحالية مع ما يقابلها من نفس النسب في السنوات السابقة .

ز– التأكد من المبالغ المقبوضة فعلا" والمبالغ المستحقة التي لم يتم قبضها من خلال مقارنة المبيعات الشهرية للعام الحالي مع مثيلتها في الأعوام السابقة .

ح– الاستفسار من إدارة الوحدة الاقتصادية عن اية متعلقات من فترات زمنية طويلة او غير عادية مع العملاء .

ت – مقارنة نسبة التداول لهذه السنة مع مثيلاتها في السنوات السابقة للتأكد من الأخطاء والتحريفات المحتملة في حساب النقدية .

ل – مقارنة كشف التدفق النقدي لهذه السنة مع مثيلاتها في السنوات السابقة للتأكد من الأخطاء المحتملة في حساب النقدية .

٥ – الدائنون وأوراق الدفـــــــع :

أ – مقارنة الأرصدة الفردية لحسابات الدائنين للسنة الحالية مع ما يقابلها من نفس الأرصدة في السنوات السابقة للتأكد من أية تحريفات او أخطاء محتملة في حسابات الدائنين او عدم قيام الوحدة بتسجيل بعض أرصدة .

ب – مقارنة نسبة المشتريات إلى الدائنين للسنة الحالية مع ما يقابلها من نفس النسب في السنوات السابقة وذلك للتأكد من :-

أولاً: عدم تسجيل بعض حسابات الدائنين .

ثانياً: وجود أخطاء وتحريفات في حسابات الدائنين .

ج – مقارنة نسبة الدائنين إلى حساب الالتزامات المتداولة للسنة الحالية مع ما يقابلها من نفس الأرصدة في السنوات السابقة للتأكد من :-

أولاً: عدم القيام بتسجيل عملية شراء بضاعة على الحساب .

ثانياً: عدم وجود حسابات الدائنين .

ثالثاً: وجود أخطاء وتحريفات محتملة في حسابات الدائنين .

د– مقارنة معدل دوران الدائنين للسنة الحالية مع ما يقابله من نفس المعدل للسنوات السابقة للتأكد من وجود الأخطاء والتحريفات المحتملة في حسابات الدائنين او عدم القيام بتسجيل حسابات الدائنين في السجلات

ه – مقارنة الأرصدة المتأخرة السداد للمجهزين للسنة الحالية مع ما يقابلها من نفس الأرصدة في السنوات السابقة للتأكد من الأخطاء والتحريفات المحتملة في حسابات المجهزين او عدم وجود الحساب .

و – القيام بإعادة احتساب حساب مصروف الفائدة على أوراق الدفع على أساس متوسطات معدلات الفائدة للتأكد من :-

أولاً: الأخطاء المحتملة في مصروف الفائدة والفوائد المستحقة .

ثانياً: إغفال إثبات بعض أوراق الدفع في سجلات الوحدة الاقتصادية محل التدقيق .

ز – مقارنة أرصدة حساب أوراق الدفع الفردية للسنة الحالية مع ما يقابلها من نفس الأرصدة للسنوات السابقة للتأكد من أية أخطاء او تحريفات في حساب أرصدة حسابات أوراق الدفع .

ح – مقارنة الرصيد الإجمالي لأرصدة أوراق الدفع مع ما يقابلها من نفس الأرصدة في السنوات السابقة للتأكد من الأخطاء والتحريفات المحتملة في حساب أوراق الدفع .

ت – مقارنة رصيد مصروف الفائدة المستحقة للسنة الحالية مع ما يقابلها من نفس الأرصدة في السنوات السابقة للتأكد من الأخطاء والتحريفات المحتملة في حساب الفوائد المستحقة .

٦ – رأس المال و حقـــوق الملكيـــــــــــة :

أ – مقارنـــة رصيـــد كـــل حساب مـــن حـــسابـــات رأس المـــال وحقـــــوق الملكيـــة لهـــذه السنة مع ما يقابلها مـــن نفـــس الأرصدة في السنوات السابقة لتحديد الأخطاء والتحريفات المحتملة في مبالغ رأس المال وحقوق الملكية.

ب – مقارنة مؤشـــر العائـــد على حقوق الملكية للسنـــة الماليـــة مـــــع مـــا يقابلها من نفس المؤشرات في السنوات السابقة وذلك لتحديد :

أولاً: الأخطاء والتحريفات المحتملة في المبالغ غير المسددة .

ثانياً: وجود حسابات رأس مال غير مسددة .

ج– مقارنة مؤشـــــر الديـــون لحقـــوق الملكيـــة لهـــذه السنـــة مـــــع مـــــا يقابلهـــا مـــن نفس المؤشر في السنوات السابقة لتحديد :–

أولاً: الأخطاء والتحريفات المحتملة في حسابات المبالغ غير المسددة .

ثانياً: وجود حسابات رأس مال غير مسددة .

د – مقارنة مؤشـــر الموجودات لحقـــوق الملكيـــة لهـــذه السنة مع ما يقابلهـــا من نفس المؤشر في السنوات السابقة للتأكد من :–

أولاً: الأخطاء والتحريفات المحتملة في المبالغ غير المسددة .

ثانياً: وجود حسابات رأس مال غير مسددة .

ه– احتساب رأس المال غيـــر المســـدد بتـــاريـــخ الميزانيـــة مـــن خـــــلال ضرب عدد الأسهم غير المدفوعـــة ثمنهـــا فـــي نهايـــة السنـــة فـــي السعر الاسمي للسهم الواحد وذلك لتحديد الأخطاء والتحريفات المحتملة فـــي المبـــالغ غير المسددة .

٧ – المصروفات والإيرادات :

أ – المصروفات :

أولاً: مقارنة رصيـــد حساب مصاريـــف التشغيـــل للسنة الحالية مع مـــا يقابلها من نفس الأرصدة في السنوات السابقة .

ثانياً: مقارنـــة النسبـــة المئويـــة لحصة الوحـــدة الاقتصادية من الضمان الاجتماعي للسنة الحالية مع ما يقابلها من نفس النسب في السنوات السابقة .

ثالثاً: مقارنة رصيد حساب مصروف فوائد القروض للسنة الحالية مع ما يقابلها من نفس الأرصدة في السنوات السابقة .

رابعاً: مقارنة رصيد حساب الخسائر والمصاريف الأخرى الناتجة من الصفقات الطارئة والعرضية للسنة الحالية مع ما يقابلها من نفس الأرصدة في السنوات السابقة .

خامساً: مقارنة أرصدة المشتريات ومردودات ومسموحات المشتريات للسنة الحالية مع ما يقابلها من تلك الأرصدة في السنوات السابقة لتحديد الأخطاء المحتملة في تلك الحسابات.

سادساً: مقارنة رصيد حساب مصاريف التأمين المدفوع مقدماً للسنة الحالية مع ما يقابلها من تلك الأرصدة في السنوات السابقة لتحديد الأخطاء المحتملة في مصاريف التأمين ومصاريف التأمين المدفوع مقدماً.

سابعاً: مقارنة نسبة مصاريف العمولة على المبيعات للسنة الحالية مع ما يقابلها من نفس النسب في السنوات السابقة لتحديد الأخطاء والتحريفات المحتملة في مصاريف العمولة والعمولات المستحقة .

ثامناً: مقارنة رصيد حساب كل مصروف من المصاريف مع الأرصدة المقدرة لها لتحديد الأخطاء المحتملة في أرصدة حسابات المصاريف .

تاسعا" : مقارنة رصيد مصروفات السنوات السابقة للسنة الحالية مع ما يقابلها من تلك الأرصدة في السنوات السابقة لتحديد الأخطاء المحتملة في تلك الحسابات.

ب – الإيرادات :

أولاً: مقارنة أرصدة حساب الإيرادات (وحسب أنواعها) للسنة الحالية مع ما يقابلها من نفس الأرصدة في السنوات السابقة لتحديد الأخطاء المحتملة في تلك الأرصدة .

ثانياً: مقارنة نسبة مجمل الربح للسنة الحالية مع ما يقابلها من نفس السنة في السنوات السابقة .

ثالثاً: مقارنة نسبة مردودات ومسموحات المبيعات كنسبة مئوية من المبيعات للسنة الحالية مع ما يقابلها من تلك النسب في السنوات السابقة .

رابعاً: التأكد من صحة احتساب مردودات ومسموحات المبيعات والخصم النقدي في سجلات الشركة .

خامساً: مقارنة أرصدة الإيرادات الأخرى (كإيراد العقارات المؤجرة للغير) للسنة الحالية مع ما يقابلها من نفس الأرصدة في السنوات السابقة للتأكد من الأخطاء المحتملة في تلك الحسابات .

سادساً: مقارنة أرصدة المكاسب والإيرادات الأخرى الناجمة عن الإحداث الطارئة والعرضية للسنة الحالية مع ما يقابلها من نفس الأرصدة في السنوات السابقة لتحديد الأخطاء المحتملة في تلك الأرصدة

سابعاً: التحقق من صحة احتساب أرصدة عوائد الاستثمار في السنة الحالية مع ما يقابلها من نفس الأرصدة في السنوات السابقة .

ثامناً : مقارنة رصيد إيرادات السنوات السابقة للسنة الحالية مع ما يقابلها من تلك الأرصدة في السنوات السابقة لتحديد الأخطاء المحتملة في تلك الحسابات.

المبحث الخامس:الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١ – يتطلب استخدام الإجراءات التحليلية توفر مجموعة من المؤشرات والنسب المالية حول نشاط الوحدة الاقتصادية موضوع التدقيق لغرض مقارنتها مع المؤشرات والنسب المعيارية وذلك لمعرفة اتجاه نشاطها المستقبلي ومساعدة مراقب الحسابات في تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق .

٢ – عدم وجود توقيت محدد لتطبيق الاجراءات التحليلية إذ تعد مطلوبة في جميع مراحل عملية التدقيق (التخطيط ، التنفيذ ، إعداد التقرير) ، وتختلف مستوى أهميتها وأهدافها من مرحلة إلى أخرى بحسب دورها في كل مرحلة من مراحل التدقيق .

٣ – يمكن استخدام الاجراءات التحليلية على المعلومات المالية والمعلومات غير المالية ، فضلاً عن ذلك يمكن استخدامها على البيانات المالية الموحدة للوحدات الاقتصادية الخاضعة لعملية التدقيق كالوحدات الاقتصادية التابعة او القطاعات او الفروع .

٤ – تعد النسب والمؤشرات المالية احدى أساليب التحليل المالي وغالباً ما يستعملها مراقب الحسابات لإتمام عملية الفحص التحليلي للقوائم المالية التي تساعده في فهم الاحداث لمؤثرة

على الحالة المالية للوحدة الاقتصادية وتقويم الوضع المالي لها والتي تمكن مراقب الحسابات من الوصول إلى نتائج تدقيق أكثر دقة وفاعلية .

٥ – عدم وجود معيار تدقيقي محلي بالإجراءات التحليلية صادر من مجلس المعايير المحاسبية والتدقيقية أو من المنظمات المهنية في العراق يتم اللجوء إليها من قبل مراقبي الحسابات عند أداء عملية التدقيق .

٦ – إن استخدام الإجراءات التحليلية من قبل مراقب الحسابات يساهم في زيادة كفاءة وفاعلية عملية التدقيق وذلك لأنها تساعد مراقب الحسابات في تحديد الأخطاء والتحريفات والفقرات (البنود) غير العادية المحتملة مما يترتب عليه تقليل مخاطر الاكتشاف .

٧ – أن استخدام الإجراءات التحليلية أكثر فاعلية واقتصاداً في الوقت والكلفة من الاختبارات التفصيلية من خلال توفير أدلة عن اتجاهات النشاط وحدة الاقتصادية محل التدقيق

التوصيات

١ ـ ضرورة قيام مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق بإصدار معيار محلي حول الإجراءات التحليلية بهدف الزام مراقبي الحسابات على تطبيقها في كافة مراحل التدقيق بما يساهم في تحقيق أهداف التدقيق .

٢– قيام مراقبي الحسابات وديوان الرقابة المالية والمنظمات المهنية والجامعات العراقية لعمل المزيد من الدراسات والأبحاث بشأن موضوع إجراءات التحليلية والأخطاء والتحريفات لمحتملة في القوائم المالية بهدف تهيئة مراقبي الحسابات بمستوى عال من التأهيل العلمي .

٣ – ضرورة قيام مراقبي الحسابات باستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية المتقدمة كنظرية المحاكاة و خطوط الانتظار و المصفوفات عند اللجوء إلى استخدام الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق.

٤– اهتمام المنظمات والمعاهد المهنية بالتأهيل العلمي والعملي لمراقبي الحسابات وتطوير أدائهم من خلال وضع برامج تدريبية مستمرة لتحسين أدائهم وتطويره بما يتلاءم مع لتطورات المستمرة في مجال التدقيق .

٥- من الضروري قيام مراقبي الحسابات بتصميم البرامج وتنفيذ الاجراءات التحليلية المناسبة لكل فقرة من فقرات القوائم المالية بما يساعدهم في سهولة اكتشاف وتحديد تلك الأخطاء والتحريفات .

٦- ضرورة توحيد كافة المؤشرات والنسب المالية من خلال التنسيق بين كافة المنظمات والدوائر المعنية بأمور مهنة التدقيق للوحدات الاقتصادية العاملة في مجال النشاط القطاعي المماثل وذلك لتحديد النتائج الايجابية والسلبية والتعرف على نقاط القوة والضعف في أنظمة الضبط الداخلي لتلك الوحدات الاقتصادية

٧- ضرورة التركيز على واجبات مراقب الحسابات وتطبيقه الاجراءات التحليلية خلال أداء عملية التدقيق الموكلة إليه وحسب المعيار الدولي للتدقيق رقم (٥٢٠) الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين .

٨ – تفعيل دور المنظمات والمعاهد المهنية المتخصصة في تشجيع مراقبي الحسابات على استخدام الإجراءات التحليلية في كافة مراحل التدقيق الثلاث بغية تحسين جودة العمل الرقابي .

المراجع والمصادر

الأدلة والوثائق :

١ – الاتحاد الدولي للمحاسبين ، دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين ، إصدارات المراجعة والسلوك الأخلاقي

– ترجمة جمعية المجمع الدولي للمحاسبين القانونيين ، عمان – الأردن ، ٢٠٠١ .

٢ – الاتحاد الدولي للمحاسبين ، إصدارات المعايير الدولية لممارسة إعمال التدقيق والتأكيد وأخلاقيات المهنة ،

ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان – الأردن ، ٢٠٠٧ .

٣ – المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ، مجموعة وثائق الدورة العادية الثالثة لمجموعة العمل العربية للاجهزة حول الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي المنعقدة في الخرطوم ١٩٨٩.

٤ – اتحاد المحاسبين الدولي ، أدلة التدقيق الدولية ، تعريب عصام مرعي ، إصدار مجموعة سابا وشركائهم ، بيروت – لبنان ١٩٨٩

الكتـــــــب:

١- آلفين ارنيز وجيمس لوبك ، المراجعة – مدخل متكامل ، ترجمة ومراجعة : الديسطي ،محمد محمد عبد القادر و حجاج احمد حامد . دار المريخ للنشر ،الرياض ، ٢٠٠٥ .

٢ – الالوسي ، حازم هاشم ، الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق ، الجزء الثاني، المراجعة إجرائياً ، الطبعة الأولى ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي – ليبيا، ٢٠٠٦

٣- القباني ، ثناء ، المراجعة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية – مصر ، ٢٠٠٧ .

٤ – بدوي ، محمد عباس ، المحاسبة وتحليل القوائم المالية ، المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية – مصر ، ٢٠٠٦

٥- جمعة ، احمد حلمي ، التدقيق الحديث للحسابات ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، ١٩٩٩ . ٦ – حماد ، طارق عبد العال ، التقييم وإعادة هيكلة الشركات – تحديد قيمة المنشاة ،الدار الجامعية ، الإسكندرية – مصر ،٢٠٠٨ .

٧- عبد الله ، خالد أمين ، علم تدقيق الحسابات – الناحية العملية ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، ٢٠٠٤

٨ – لطفي ، أمين السيد احمد ، التطورات الحديثة في المراجعة ، الدار الجامعية الإسكندرية– مصر ، ٢٠٠٧

٩- لطفي ، أمين السيد احمد ، التحليل المالي لإغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية – مصر ، ٢٠٠٦

المصادر الأجنبية :

Foreign References

Periodical

١ – Mancuso , Anthony J. , Analytical Procedures (Auditing – Quality – Review) , The CPA Journal , April , ١٩٩٢ .

Book

١ – Arens , Alvin A . & Loebbecke , James K . , Auditing An Integrated Approach , Eighth Edition , Prentice Hall International, Inc., USA, ٢٠٠٠.

٢ - Arens , Alvin A , Randal J. Elder Marks .Beasley , Auditing and Assurance Service An Integrated Approach , eleven Edition Prentice Hall , ٢٠٠٦

٣ – Barry Elliot And Jamie Elliot , Financial Accounting Reporting And Analysis , Edition , ٢nd Edition , FT Prentice Hall, ٢٠٠٦.

٤ – IFAC (Money Laundering and Fraud – changing – Expectations from accountants) , ٢٠٠٦ .

٥ – Messier, William F . , Auditing & Assurance Services Systematic Approach , second Edition , MC Craw Hill, New York, ٢٠٠٠

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.